
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

٥

العائلية والشرعية السياسية فى أفريقيا

د.حمدى عبدالرحمن
أستاذ الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة

تعنى العائلية السياسية وجود بعض الأسر التى تتمتع بقدر كبير من التأثير على إدارة الشأن العام فى مجتمعاتها. وتستطيع هذه الأسر فى حالة نجاحها أن تقدم أكثر من رئيس للدولة أو الحكومة. بيد أنها فى الغالب الأعم تقدم زعماء وقادة سياسيين فى مختلف مراتب العملية السياسية. وثمة إغراءات شتى تدفع هذه الأسر لمحاولة الاستحواذ على السلطة. إذ يهدف البعض إلى خدمة الصالح العام والقيام على الأمر بما يصلحه، بينما يسعى بعض ثان إلى تحقيق أغراض ذاتية ضيقة أو مجرد التمتع بمزايا الأبهة والسلطان، وربما يسعى بعض آخر إلى السلطة حباً فيها لذاتها. ولا شك أن هذه الإغراءات، ومن وجهة نظر تاريخية ومقارنة، لا تزال تمثل متغيرات أساسية لفهم طبيعة العملية السياسية، ليس فقط فى الواقع الأفريقى ولكن فى مختلف المجتمعات.

ومن الملاحظ أن الدول الأفريقية ما بعد الاستعمارية اتسمت بقدر كبير من الهشاشة والضعف، ومن ثم وفرت ساحة ملائمة لكافة الأفراد الطموحين الراغبين فى الاستحواذ على السلطة فيها. فقد اتسم النظام السياسى فى أفريقيا خلال معظم سنوات ما بعد الاستقلال بغياب التنظيم الواعى والمؤسسات الراسخة. إنه أقرب ما يكون لنظام السوق أو المباراة. يعنى ذلك أن العملية السياسية فى الواقع الأفريقى اتخذت بعداً شخصياً واضحاً. وعليه فإن عملية نقل السلطة أو تحقيق المملكة السياسية التى نادى بها كوامى نكروما أواخر الخمسينيات من القرن الماضى كانت ذات دلالة سياسية واضحة بغض النظر عن عدم أهميتها من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

والمثير للدهشة أن الأفارقة وهم يدخلون القرن الحادى والعشرين قد وجدوا أنفسهم أمام ظاهرة مثيرة

للجدل وهى وجود بعض العائلات السياسية التى حصلت على نصيب كبير من السلطة فى مجتمعاتها استناداً إلى اعتبارات شتى قد تكون فى بعض الأحيان ديموقراطية. فعائلة "مسواتى" Mswati فى سوازيلاند تحكم بمقتضى مراسيم، وفى جمهورية الكونغو الديموقراطية تمكنت عائلة "كابيلا" Kabila من ترسيخ أقدامها فى رئاسة الدولة من خلال تزوير الانتخابات. أما عائلة أياديما فى توجو فإنها استخدمت القوة تارة وصناديق الانتخاب تارة أخرى لتضفى على وجودها فى سدة السلطة سنداً قانونياً. وفى الجابون استطاع آل بونجو تأسيس نمط من الحكم الأوتوقراطى حيث تمكن الابن من خلافة أبيه فى حكم هذه الدولة النفطية الصغيرة الواقعة غرب أفريقيا.

ولعل ذلك كله يطرح عدة تساؤلات حول أنماط وصيغ العائلية السياسية فى الواقع الأفريقى المعاصر؟ وما هى الملامح العامة التى تتسم بها؟ وكيف يمكن تفسيرها وفهم مختلف أبعادها؟ وما هى تأثيراتها المحتملة على عمليات التطور السياسى فى أفريقيا؟ وسوف تحاول هذه الورقة الموجزة أن تجيب عن بعض أبعاد هذه التساؤلات.

أولاً: أنماط وصيغ العائلية السياسية فى أفريقيا:

إذا تركنا جانباً ظاهرة العائلات السياسية الحاكمة فى النظم الملكية الوراثية أو الزعامات التقليدية التى يموج بها المجتمع الأفريقى المعاصر وتعد جزءاً من ثقافته السائدة لوجدنا أن تلك الظاهرة تشمل العديد من النظم الجمهورية التى تحاول أن تدعى وصلاً بالديمقراطية. ويبدو أن سعى بعض الأفراد للمزاوجة بين المال والسلطة يعد أحد الدوافع الأساسية لوجود هذه الظاهرة فى أفريقيا. وطبقاً لأحد الأمثال الشعبية فى نيجيريا فإن "العائلة القلقة على مستقبل أبنائها ترى أن الطفل الأكثر ذكاء ينبغى أن يصبح طبيباً بشرياً أما الأكثر ذكاء وجشعاً فى نفس الوقت فإن من الأفضل له أن يصبح محامياً فى حين يفضل للطفل الأقل ذكاء أن يعمل فى مجال السياسة". ولعل ذلك هو الذى يدفع ببعض النقاد والمحللين إلى رفض ظاهرة العائلية السياسية ومحاربتها باعتبارها ذات نتائج كارثية على تطور المجتمعات الأفريقية.

وأيا كان الأمر نستطيع أن نميز بين نمطين بارزين للعائلية السياسية فى النظم السياسية الأفريقية وذلك على النحو التالى:

١- العائلية السياسية فى سياق أوتوقراطى:

شهدت بعض النظم السياسية الأفريقية ظاهرة خلافة الابن لوالده فى رئاسة الدولة مع محاولة إضفاء طابع ديمقراطى عليها من خلال إجراء انتخابات عامة مشكوك فى نزاهتها. ففى أعقاب اغتيال الرئيس لوران ديزيريه كابيلا فى يناير ٢٠٠١ تم تنصيب ابنه جوزيف البالغ من العمر آنذاك ٢٩ عاماً ليصبح رئيساً لجمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك استناداً إلى قوة ونفوذ بطانة والده السياسية. ومن الواضح أن جوزيف كابيلا كان شخصاً مغموراً لا يعرفه أبناء وطنه فقد حارب إلى جوار والده ضد نظام الرئيس موبوتو ثم عين مستشاراً عسكرياً للرئيس لوران كابيلا فى أعقاب استيلائه على السلطة فى الكونغو الديمقراطية.

وإذا كان كابيلا الأب قد اتخذ موقفاً عدائياً فى أواخر أيامه مع بعض دول الجوار الجغرافى ولا سيما

رواندا وأوغندة، كما أنه نأى بنفسه عن التعامل مع العديد من المؤسسات الدولية فإن جوزيف الابن، على الرغم من نظامه التسلطي والقمعي فى الداخل، قد انتهج سياسة تصالحية ومنفتحة مع واشنطن وباريس وبروكسل بالإضافة إلى دول الجوار الأفريقى.

صحيح أن الرئيس جوزيف كابيلا تمكن من تحقيق السلام مع جارتيه رواندا وأوغندة وقام بإجراء انتخابات تعددية لأول مرة فى تاريخ بلاده عام ٢٠٠٦حيث فاز بنسبة ٥٨٪فى مواجهة منافسه زعيم المعارضة جان بيير بمبا إلا أن البلاد لا تزال تعانى غياب الأمن والاستقرار بعد ثمانى سنوات من حكمه. فالصراع فى شرق الكونغو الغنى بثرواته المعدنية لا يزال أبعد ما يكون عن أى تسوية حقيقية. كما أن الكونغو رغم ثرائها ومواردها الطبيعية الهائلة تعانى من تفشى الفقر والبطالة والفساد. ولعل ذلك كله يطرح أكثر من علامة استفهام حول كفاءة وقدرة آل كابيلا السياسية!

وقد تكرر المشهد الكونغولى فى دولة توجو وإن كان بإخراج مختلف بعض الشئ. إذ قام الجيش التوجولى بعيد إعلان وفاة الرئيس جناسنجى أياديما عام ٢٠٠٥ تنصيب ابنه "فورى أياديما" رئيساً جديداً خلفاً لوالده. ويبدو أن أياديما الأب كان يمهد لإعداد ابنه لخلافته من خلال منحه منصباً وزارياً فى حكومته حيث شغل منصب وزير الأشغال والبريد والاتصالات.

وإذا كانت عائلة أياديما حاولت إضفاء الشرعية القانونية على عملية الخلافة السياسية من خلال إجراء تعديل دستورى سريع فإن الاتحاد الأفريقى والدول الأوروبية الكبرى رفضت هذا الإجراء واعتبرته بمثابة انقلاب عسكرى. وأمام هذه الضغوط الدولية الملحة لم يكن أمام النخبة الحاكمة من خيار سوى إجراء انتخابات رئاسية فى نفس العام. وقد فاز فورى أياديما بالانتخابات التى شهدت أعمال تزوير وعنف واسعة النطاق حيث قتل من جرائها نحو (٥٠٠) شخص.

ويبدو أن أحد الدوافع الكبرى وراء عملية الخلافة السياسية العائلية التى شهدتها توجو بعد حقبة الرئيس أياديما الأب والتى استمرت نحو (٣٨) عاماً كانت تتمثل فى المحافظة على مصالح العائلة الاقتصادية ولا سيما فى مجال الاتصالات وتعدين الفوسفات. ولعل ما يعزز ذلك الاعتقاد هو أن الرئيس فورى أياديما كان يعمل فى قطاع التجارة والأعمال الخاصة، كما أنه ورث عن والده مهارات التكيف والتعامل مع معترك السياسة فى بلاده.

وقد حاول فورى أياديما أن يتبنى اقترابا جديدا فى ممارسة السلطة حيث شكل حكومة وحدة وطنية وأجرى انتخابات برلمانية حازت على قبول المجتمع الدولى وهو ما أدى إلى إنهاء العقوبات التى فرضها الاتحاد الأوروبى على توجو واستمرت لمدة ١٣عاماً.

وعلى الرغم من هذه النجاحات التى حققها أياديما الابن فإن البلاد لا تزال تعانى من انتشار المحسوبية والفساد وسوء استخدام السلطة. بل إن العملية السياسية عانت من شيوع الدسائس والمؤامرات حتى فى إطار العائلة الحاكمة. ففى عام ٢٠٠٦ حدث خلاف بين الرئيس وأخيه غير الشقيق كباتشا Kpatcha الذى رفض شغل منصب رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان. لم يكن بمستغرب أن يتم إلقاء القبض بعد ذلك على "كباتشا" بتهمة الاشتراك فى تدبير انقلاب ضد النظام القائم.

وتطرح الجابون صيغة ثالثة فى إطار العائلية السياسية ذات الطابع الأوتوقراطى. فعلى الرغم من نفى الرئيس الراحل عمر بونجو نيته توريث الحكم لابنه فإن تطور الأحداث فى الجابون بعد وفاة الرئيس بونجو نهاية عام ٢٠٠٩ أثبت عكس ذلك تماماً. فعائلة بونجو التى تمتلك نفوذاً واسعاً فى البلاد لا يزال أمامها سنوات أخرى طويلة فى سدة السلطة. ففى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى ٣٠ أغسطس الماضى تمكن على بن بونجو من الفوز بالرئاسة والتى يعتقد كثير من المراقبين أنه استفاد من اسم ونفوذ عائلته لتحقيق هذا النصر المبين. يقول إمبا أويامى زعيم المعارضة فى الجابون والذى حل فى المرتبة الثانية بعد على بن بونجو فى انتخابات أغسطس الرئاسية: "إننا أمام انقلاب عسكرى بأدوات انتخابية. إننى لا أعترف بنتائج هذه الانتخابات حيث أننى الفائز الحقيقى بها". وقد اندلعت أعمال عنف احتجاجية على إعلان فوز الرئيس على بونجو وهو ما دفع بالفرنسيين إلى وضع حاميتهم العسكرية فى الجابون فى حالة التأهب القصوى.

ومن الملاحظ أن الرئيس عمر بونجو كان يمتلك بعض السمات الكارزمية فى نمط قيادته للبلاد حتى أنه كان يلقب "بالأب بونجو" وكان يستطيع التحدث بجميع اللهجات المحلية التوجولية. غير أن على بن بونجو الابن لا يمتلك نفس هذه المهارات وهو ما يعزز القول بأنه اعتمد على نفوذ واسم عائلته للصعود إلى أعلى قمة الهرم السياسى فى بلاده.

ومن المثير حقاً أن عملية الخلافة السياسية فى الجابون تمت فى إطار عائلى صريح وواضح. فقد انقسمت العائلة على نفسها فى حسم من يخلف الوالد الراحل حيث كانت باسكالين بونجو التى شغلت منصب مدير مكتب والدها الراحل لسنوات طويلة تطمع فى تولى منصب الرئاسة. وتفيد بعض المصادر أن رئيس الكميرون بول بيا قد تدخل شخصياً لحسم الخلاف بين أبناء الرئيس بونجو، وهو ما يعنى أن رئاسة الجابون أضحت شأناً عائلياً صرفاً.

ويبدو أن الرئيس عمر بونجو كان حريصاً على إعداد ابنه على بن بونجو وتدريبه على ممارسة مهام الحكم. ففى عام ١٩٨٩منحه منصباً وزارياً وهو فى سن الثلاثين من عمره، على الرغم من أن الدستور التوجولى ينص على أن عمر الوزراء لا يقل عن خمسة وثلاثين عاماً، وهو ما اضطره إلى التنحى عن منصبه بعد عامين من تقلده إياه. وفى عام ١٩٩٩ أصبح على بن بونجو وزيراً للدفاع وهو المنصب الذى احتفظ به حتى وفاة أبيه. ولعل ذلك الأمر هو الذى ضمن له ولاء المؤسسة العسكرية فى بلاده.

٢-العائلية السياسية فى سياق ديمقراطى:

يرى البعض أن العائلية السياسية ليست شراً بحد ذاتها حيث يمكن أن نجدها فى إطار الثقافات الديمقراطية الراسخة. ولعل أمثلة عائلتى كينيدى وبوش فى الولايات المتحدة الأمريكية تقفز إلى الذهن. وفى الواقع الأفريقى تطرح بوتسوانا المثال الأبرز على وجود عائلة سياسية فى ظل تقاليد ديمقراطية راسخة. فهذه الدولة الواقعة فى الجنوب الأفريقى تتمتع بقيم الحرية والتعددية والتسامح واحترام حقوق الآخرين بحيث أنها أضحت تمثل أسلوباً حياتياً لمجتمع التسوانا. وعليه فإن من الصعوبة بمكان تفسير هيمنة أسرة "خاما" على مقاليد الحياة السياسية فى البلاد، بل وأن يصبح الحزب الديمقراطى البوتسوانى صمام الأمان والاستقرار على مدى عقود طويلة وبلا منازع.

ومن المدهش حقاً أن بوتسوانا تعد طبقاً للمعايير الدولية والوطنية واحدة من أفضل الديمقراطيات المستقرة ليس فقط على الصعيد الأفريقى ولكن على الصعيد العالمى. كما أن أسرة "خاما" السياسية قد تولت زمام الأمور فى البلاد فى ظل مناخ من الاستقرار والسلام والنمو الاقتصادى. ولم تشهد هذه المحمية البريطانية السابقة التى يقل عدد سكانها عن المليونين والنصف أى مظهر من مظاهر عدم الاستقرار السياسى مثل الانقلابات العسكرية أو الحروب الأهلية أو الانقسامات القبلية التى ابتليت بها معظم الدول الأفريقية الأخرى. وعلى الرغم من أنها تمتلك أكبر مخزون من الماس فى العالم فإنها تمكنت باقتدار من التخلص من لعنة الموارد الطبيعية التى أصابت كثيراً من الدول الأفريقية مثل الكونغو الديمقراطية ونيجيريا. وتحقق بوتسوانا معدلاً سنوياً للنمو يصل إلى نحو ٩٪ وهو ما يحقق ناتجاً محلياً إجمالياً بمقدار أربعة عشر ألف دولار لكل فرد فضلاً عن نجاحها فى بناء منظومة متكاملة من البنية الأساسية فى مختلف أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن أسرة خاما اعتمدت فى سيطرتها ونفوذها السياسى على آليات الثقافة التقليدية السائدة والتى تعزز مفاهيم الحكم الأوتوقراطى. إذ يشير كثير من النقاد إلى قيام الرئيس إيان خاما باستغلال نظام "كجوتلا" Kgotla التقليدى، وهى مجالس استشارية على مستوى القرى، من أجل تدعيم سلطته الأوتوقراطية وإن أضفى عليها نكهة ديمقراطية.

ولعل ما يثير القلق فى تجربة بوتسوانا أنها تعتمد فى اقتصادها على مصدر واحد. كما أن معظم قطاعاتها الاقتصادية يتحكم فيها أجانب وهو ما يدفع بالبلاد نحو التبعية ومخاطر ما يترتب عليها. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد فثمة بعض مظاهر عدم العدالة الاجتماعية فى مجال التوزيع، وتشهد البلاد أعلى نسبة إصابة بمرض الايدز حيث تبلغ النسبة نحو ٤٠٪ من إجمالى السكان وعليه فإن منتقدى العائلية السياسية فى بوتسوانا يجدون فى هذا المنحى الذى تنزلق إليه البلاد أمراً خطيراً يتطلب ضرورة العمل من أجل التخلص من هيمنة الحزب الديمقراطى الحاكم وأوتوقراطية عائلة خاما المرتبطة به.

وإذا انتقلنا إلى خبرة كينيا فى العائلية السياسية التى اعتمدت على أدوات سلمية وديمقراطية فى كسب نفوذها السياسى لوجدنا بروز إشكالية التعارض بين القبلى والوطنى وهو ما يجعلها تختلف عن تجربة بوتسوانا. لقد أضحت عائلة " أودنجا" Odinga عائلة سياسية مع صعود نجم الابن رايلا أودنجا وتوليه منصب رئيس الوزراء بعد انتخابات مثيرة للجدل عام ٢٠٠٨.

ويستطيع المراقب للتطور السياسى فى كينيا بعد الاستقلال أن يلاحظ صعود نجم أوجنجا أودنجا الذى تقلد منصب نائب رئيس الجمهورية فى عهد الرئيس المؤسس كينياتا. بيد أن حلمه فى أن يصبح رئيساً للبلاد تم إجهاضه بفعل العراقيل التى وضعتها القوى السياسية المناوئة له أمامه. ويمكن الإشارة إلى حدثين أساسيين وقفا أمام أوجنجا وحالا دون تحقيق حلمه الرئاسى. أولهما اغتيال أحد أعوانه عام ١٩٦٥ وهو جاما نبتو، الذى ينتمى إلى الأقلية الأسيوية فى كينيا. أما الحدث الثانى فقد كان دموياً كذلك حيث تم اغتيال توم مويبا عام ١٩٦٩ الذى كان يعد أبرز منافسى أوجنجا من اللوو. ترتب على ذلك درجة عالية من الاضطراب السياسى فى صفوف هذه الجماعة القبلية وهو ما أفضى إلى اعتقال أوجنجا وإغلاق حزبه السياسى. وإذا كانت وفاة أوجنجا الطبيعية قد تبعها خلافته بشخصية سياسية مرموقة تمثلت فى ابنه رايلا

أودنجا فإن اغتيال موبيا لم يفض إلى استمرار نفوذ عائلته السياسى.

ومن الواضح تماماً أن المتغير الاثنى هو الذى حال بين أوجنجا أودنجا وبين تبوؤ منصب الرئاسة فى بلاده. فلم تكن النخبة الحاكمة أو حتى القبائل الكبرى الأخرى وعلى رأسها الكيكويو على استعداد لأن يتولى الرئاسة أحد أفراد اللوو. وحينما نادى أوجنجا أودنجا بأن الحرية لم تتحقق بعد وأنه على استعداد لأن يقود الكينيين إلى طريق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية لم يتبعه إلا أفراد قبيلته من اللوو بغض الطرف عن مكانتهم الاجتماعية أو أوضاعهم الاقتصادية. ويبدو كما يقول على مزروعى "أن صاحب الرسالة هو الأكثر أهمية من الناحية السياسية مقارنة بمضمون ومحتوى الرسالة التى يبشر بها".

ويلاحظ أن عائلة كينياتا قد أضحت هى الأخرى عائلة سياسية ذات نفوذ مؤثر فى الخبرة الكينية. ففى عام ٢٠٠٢حاول ايهورو كينياتا أن يصبح رئيساً للدولة مثل والده إمزى جومو كينياتا.

ثانيا:عوامل تفسير العائلية السياسية :

ثمة مجموعة من العوامل التى تساعد على فهم انتشار ظاهرة الحكم العائلى فى الواقع الأفريقى المعاصر يمكن أن نشير إلى أبرزها على النحو التالى:

1- العوامل الثقافية والتقليدية، إذ من المعلوم أن حكم العائلات السياسية يمثل أحد المكونات الأساسية للتراث الحضارى الأفريقى.كما أن الزعماء التقليديين فى الدول الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال لا يزالون يتمتعون بولاء رعاياهم الأفارقة والذى تكرسه أنماط ثقافية تقليدية راسخة فى أذهانهم .وعادة ما يستند أساس العائلية السياسية الحاكمة فى هذه الحالة على الانتماءات القبلية والاثنية . ويمكن أن نشير فى هذا السياق إلى نماذج شاكا زولو فى جنوب أفريقيا وكاباكا بوجندة فى أوغندة وملك الاشانتى فى غانا وهلم جرا.

ولا تزال حتى اليوم تسود المجتمعات الزراعية والتقليدية فى أفريقيا ثقافة تكرس احترام الزعامة التقليدية.ودائما ما تتم الإشارة إلى أهمية وجود زعيم واحد قوى فالمثل السائد يؤكد على أن "أسدا واحدا أفضل من آلاف الفئران". ولعل ذلك كله يدعم من وجود العائلية السياسية ويجعل استمرار السلطة بأيدى نخبة محددة أمرا مقبولا فى كثير من المجتمعات الأفريقية.

٢- فشل مشروع الدولة الوطنية : لقد كان الهدف الأسمى للزعامة الإفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال هو بناء الدولة الوطنية وتحقيق التكامل والاندماج الوطنى بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والثقافية والإقليمية. بيد أن خبرة ما بعد الاستقلال أثبتت فشل هذه الغاية حيث تحولت الدولة وأضحت بمثابة قبيلة كبيرة تعمل لصالح فئة وجماعة معينة وهو ما أدى إلى غياب ثقافة المواطنة وانتشار أعمال العنف والصراع الداخلى.

وقد برزت النخبة الإفريقية المؤسسة وحاولت أن تحافظ على الأمن والاستقرار وتنتهج سياسات انتقائية بهدف بناء قاعدة من المنتفعين والمؤيدين لضمان استمرارها فى السلطة .وعليه فانه فى ضوء غياب القواعد الواضحة التى تحكم عملية نقل السلطة وتداولها أو على الأقل احترامها من قبل أطراف العملية السياسية سعت هذه النخبة إلى إطالة عمرها من خلال تأسيسها لنمط من العائلية السياسية.

٣- شخصنة السلطة :لقد شهدت أفريقيا بعد الاستقلال تأسيس نمط من أنماط الحكم الشخصى حيث يصبح الحاكم هو محور سلطة الدولة ، فهو بمثابة القائد على المسرح السياسى .انه يستحوذ على اهتمام الجمهور (الشعب). ولعله بهذا المعنى يساوى النظام التسلطى . ويتسم هذا النظام بوجود شبكة من العلاقات والتفاعلات التى تربط الحاكم ليس بجمهور المحكومين كما هو مفترض ،وإنما بمجموعة من المنتفعين والقادة والأتباع والمؤيدين الذين يشكلون النظام .وعادة ما يكون المدخل الصحيح لفهم ودراسة النظام السياسى فى هذه الحالة عبر مدخل علاقات السيطرة والتبعية الشخصية patron-client relations.

ويبدو أن هذه القاعدة الضيقة من الأتباع والمنتفعين هى التى تدافع عن استمرارية ذلك النظام الشخصى بشتى الوسائل . ولعل حالات هيمنة بعض العائلات السياسية تجد سندا ومبررا لها فى هذا المناخ الذى تضعف فيه المؤسسات الرسمية ويهيمن شخص القائد السياسى.

٤- غياب قيم المساءلة والشفافية فى العملية السياسية .فالدول الأفريقية تعانى من انتشار الفساد وتفشى المحسوبية وإساءة استخدام السلطة .وقد تحولت الثروات الطبيعية التى تتمتع بها إلى لعنة حقيقية أعاقت جهود التنمية والنهضة .وعليه فقد أصبح التزاوج بين المال والسلطة أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى إليه كثير من الجماعات والنخب الأفريقية .إذ يصبح المنصب السياسى وسيلة وغاية فى آن واحد حيث أنه يحافظ على مصالحها الاقتصادية.

وقد أضحت المحسوبية أرضا خصبة للفساد ووسيلة لنهب ثروات الدولة . فمن يجرؤ على مراقبة أو محاكمة أقارب الحاكم وأفراد عشيرته.وتطرح عائلة الرئيس موسيفنى فى أوغندة مثالا واضحا حيث أنها تمتلك قوة ونفوذا هائلا بحكم انتمائها للرئيس. فالعميد موهوزى موسيفينى (نجل الرئيس) يقود وحدة الحرس الرئاسى، وثمة اعتقاد سائد أنه يعد لخلافة أبيه. ويتولى ابن عم الرئيس قيادة قوات النخبة فى الحرس الرئاسى .والقائمة تطول حيث يتولى شادراك نزيرى (الأخ غير الشقيق للرئيس موسيفينى) مهام تعبئة الشباب فى مقر رئاسة الدولة ، فى حين تتولى مريم كاروجبا (أخت موسيفينى) بعض مهام الإدارة فى مقر الرئاسة.ولعل هذه الصورة تزداد سوءا وقتامة فى الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وكينيا ، ناهيك عن الجابون.

٥-عوامل خارجية : لا يخفى أن الدول الغربية وكثيراً من الشركات الدولية عابرة القارات ترى أن الدفاع عن مصالحها فى القارة الأفريقية يقتضى التخلى عن مبادئ الديموقراطية ومساندة مجموعة من القادة المستبدين بحجة المحافظة على السلام والاستقرار فى مجتمعاتهم. لقد كان الرئيس الجابونى الراحل عمر بونجو الذى حكم بلاده لأكثر من أربعين عاما من أشد المدافعين عن الرابطة الفرنسية الأفريقية.ولم يثق الرئيس بونجو فى حياته بأحد قط مثل ثقته بفرنسا. فهو يقول فى أحد تصريحاته: "إن أفريقيا بدون فرنسا كالسيارة بدون قائد، كما أن فرنسا بدون أفريقيا كالسيارة بدون وقود". لم يكن بمستغرب أن يستخدم الرئيس بونجو ثروة بلاده النفطية فى تعزيز روابطه بالدوائر السياسية والاستخباراتية والاقتصادية الفرنسية على مدى أربعة عقود خلت.

ومنذ توليه السلطة عام١٩٦٧ عمد الرئيس بونجو إلى استرضاء فرنسا بشتى السبل، فأعطى شركة النفط الفرنسية إلف (Elf-Aquitaine) حقوق استغلال احتياطيات النفط فى الجابون. وبالمقابل تعهدت باريس بضمان استقرار النظام الحاكم فى مستعمرتها السابقة من خلال الإبقاء على قواعدها العسكرية هناك بالإضافة إلى كتيبة من المظليين لتأمين حكم الرئيس بونجو .

ومع اشتداد حدة التكالب الدولى الجديد على أفريقيا بعد الحرب الباردة أضحى شعار القوى الكبرى الطامعة فى كسب النفوذ والثروة فى أفريقيا هو تحقيق مصالحها بأى ثمن حتى لو كان على حساب نهضة وتنمية الشعوب الأفريقية.

ثالثا:العائلية السياسية والتطور الديموقراطى فى أفريقيا:

من المعلوم أن العائلية السياسية التى تضرب بجذورها فى تاريخ الديموقراطيات قديمة العهد تطرح الكثير من التساؤلات حول عدم العدالة فى توزيع القوة السياسية والتى تعكس قصورا فى نظرية التمثيل الديموقراطى. وقد دفع ذلك بكتاب نظرية النخبة فى نهاية القرن التاسع عشر إلى القول بأن ثمة ميلا طبيعيا لدى كل طبقة سياسية لأن تصبح وراثية ، إن لم يكن بحكم القانون فبالممارسة العملية. ويلاحظ أنه فى حالة التنافس على المناصب السياسية تستغل الروابط العائلية مع من كانوا فى السلطة من قبل للحصول على مزايا هائلة. ولعل ذلك يعكس فى جوهره وحقيقة أمره ما كتب عنه ميتشل Michelsمن قبل وأسماه القانون الحديدى للأوليغاركية . ففى التنظيمات الديموقراطية تسعى القيادات المنتخبة فور انتخابها إلى إثراء أنفسهم والتحصن بالسلطة.

وتثير العائلية السياسية فى أفريقيا جدلا واسعا بين الباحثين والدارسين حيث ينظر البعض إليها باعتبارها معوقة للتطور الديمقراطى فى المجتمعات الأفريقية. ويرى هؤلاء بأن وجود هذه الظاهرة فى المجتمعات الديمقراطية مثل الولايات المتحدة لا يعنى أنها ملائمة لعملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا. فالعائلية السياسية فى التنظيمات الديمقراطية تفترض إتباع إجراءات ديمقراطية للوصول إلى المنصب السياسى. يعنى ذلك أن عملية التنافس على السلطة تعد مفتوحة أمام الجميع. فالانتماء لعائلة سياسية لا يكفى وحده سندا لتبوؤ المنصب السياسى. أما فى الدول الأفريقية التى تعانى من هشاشة المؤسسات الرسمية وتصارع الإرادات القبلية والإقليمية، بالإضافة إلى انتشار ثقافة الرشوة والمحسوبية فإن وجود عائلات سياسية تتحكم فى بعض المناصب السياسية العليا فى الدولة يؤثر يقيناً على مفاهيم العدالة والمساواة بين الجميع. ويمكن أن نشير هنا إلى أن الخلافة السياسية التى شهدتها كل من الكونغو الديمقراطية وتوجو والجابون حيث خلف الابن أباه فى رئاسة الدولة اعتمدت بالأساس على قوة وهيمنة العائلة. إن أحدا لم يسمع من قبل اسم جوزيف كابيلا الذى افتقد خبرة العمل السياسى. فالميزة الوحيدة التى امتلكها هو أنه ابن الرئيس الراحل لوران كابيلا. وعليه فإن الإجراءات والعمليات السياسية التى يستخدمها هؤلاء بعد ذلك مثل إجراء انتخابات تعددية أو تشكيل حكومات وحدة وطنية إنما هى من قبيل إضفاء الشرعية الشكلية على عملية "التوريث" التى جاءوا من خلالها إلى سدة السلطة فى بلدانهم.

ولعل أحد الاعتبارات الأخرى المثيرة للقلق المرتبطة بهذه الظاهرة فى أفريقيا تتمثل فى إشكالية التزاوج بين الثروة والسلطة فى المجتمع الأفريقى. ففى كثير من المواقف يعد المنصب العام هو المدخل الرئيسى لتحقيق التراكم الرأسمالى. وعليه فإن السلطة تعد مغنماً فى حد ذاتها، وهو ما يجعلها موضع تنافس أو حتى اقتتال بين جماعات الطامحين إليها. وتظهر خبرة عائلة موى السياسية فى كينيا أن جيدون موى الابن الأصغر لرئيس كينيا السابق دانيل آراب موى قد زج به للعمل السياسى حيث شغل مقعداً فى البرلمان خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وذلك للدفاع عن مصالح العائلة الاقتصادية. وقد أشارت أحد اللجان الخاصة بمكافحة الفساد فى كينيا والتى شكلها الرئيس كيباكى أن جيدون موى قد حقق نحو (٥٥) مليون دولار أمريكى جراء عمليات وصفقات غير قانونية.

ولا شك أن خبرة الجابون التى تتمتع بثروة نفطية كبيرة تطرح نفس المخاوف حيث تمكنت عائلة بونجو من تحقيق ثروة هائلة داخل البلاد وخارجها حتى أن أحد القضاة الفرنسيين وجه اتهامات مباشرة بالفساد للرئيس السابق عمر بونجو. وعليه فقد نظر إلى منصب رئاسة الدولة فى الجابون باعتباره أمراً عائلياً يخص أل بونجو. إنه باختصار شرط لازم للحفاظ على المصالح الاقتصادية للعائلة وهنا تكمن خطورة هذه الظاهرة.

ومن جهة أخرى فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمعات الأفريقية تجعل عملية المقارنة بين العائلية السياسية فى النظم الديمقراطية وأفريقيا معيبة وغير منطقية. فالواقع الأفريقى لا يزال يتسم بوجود هوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء مع اتساع نطاق الفقر فى المجتمع الذى يعانى من انقسامات قبلية وسياسية حادة تتخذ مظاهر العنف والصراع المسلح فى كثير من الأحيان. عندئذ يسهل على العائلات صاحبة النفوذ والثروة أن توفر لأبنائها الطموحين لتولى المناصب السياسية كل ما يحتاجون إليه. وفى هذه الحالة تغيب مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وإذا كانت أفريقيا شهدت فى أواخر الثمانينات من القرن الماضى موجة من التحول الديمقراطى أطلق عليها بعض الكتاب مرحلة التحرر الثانى فى أفريقيا فإن ظهور حكم العائلة السياسية بعد ذلك حيث يخلف الابن أباه فى رئاسة الدولة يعد –من وجهة نظر البعض– انتكاسة لعملية تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد فى أفريقيا. إنه يمثل طريقة جديدة لإطالة أمد وبقاء النخب الأفريقية المسيطرة. إذ لم يعد مقبولاً وفقاً لقواعد الاتحاد الأفريقى إجراء أى عملية لنقل السلطة فى الدول الأفريقية بشكل غير دستورى. ولعل ذلك يبرر هذا النمط الجديد من العائلية السياسية المنتخبة.

ولعل من أطرف ما يطرح من نقد لهذا النمط العائلى فى الخلافة السياسية الأفريقية أنه يدفع إلى إفراز مستوى متدنى من الممارسة السياسية حيث إن أفراد النخبة الحاكمة الجديدة لا يتمتعون بنفس قدرة وكفاءة أسلافهم الذين اتصفوا بسمات كاريزمية أو جاءوا إلى السلطة فى لحظات بطولية يقدرها الشعب فكل من أياديما فى توجو وعمر بونجو فى الجابون استطاعا أن يؤسسا نمطاً من الحكم الأوتوقراطى الذى نجح فى الهيمنة على الأوليغاركية الحاكمة والدولة. فقد كان كل منهما ينظر إلى الدولة باعتبارها إقطاعيته الخاصة وجهاز الحكم يدين له يوجهه حيث يشاء، وموظفو الدولة هم حاشيته والقائمون على خدمته. إننا كنا أمام نمط هو أقرب ما يكون إلى الحكم الملكى المطلق.

أما فى الكونغو الديمقراطية فقد جاء لوران كابيلا إلى الحكم على أسنة الرماح بعد نجاحه فى القضاء على نظام موبوتو المستبد وقد استفاد من هذه اللحظات البطولية فى تاريخ الشعب الكونغولى الذى كان يرنو إلى التحرر من حكم الطغيان ليبنى أساس شرعية وجوده وبقائه فى السلطة. ولكنه أبى إلا أن يؤسس نمطاً آخر من الحكم الشخصى فى بلاده وإن كان هذه المرة بثياب جديدة. لم يكن بمستغرب أن يأتى فى هذه الحالات الثلاثة قادة جدد استفادوا من القوة السحرية التى تتمتع بها عائلاتهم الحاكمة حيث تمكنوا من إطالة مدة بقاء هذه العائلات فى السلطة.

وفى مواجهة ذلك كله يدافع نفر من الكتاب عن ظاهرة العائلية السياسية فى السياسة الأفريقية ويرى أنها ليست شراً بحد ذاتها فهى تحتاج إلى زيادة وعى المواطنين ورفع مستوى قدرتهم على الاختيار فى الممارسة السياسية. فالظاهرة موجودة فى معظم المجتمعات، كما أنها قديمة العهد، وهى تجد مبرراً وسنداً ثقافياً لها فى التاريخ والحضارة الأفريقية. والرأى هنا أن تأسيس العائلية السياسية، كما هو الحال فى النظم الديمقراطية، يقتضى أمرين اثنين. أولهما: عائلة سياسية تمتلك الموارد والقدرة وثانياً إجراءات ديمقراطية تؤكد على حق المواطنين فى اختيار الأنسب لتولى المنصب العام. وعليه فإن المسئولية هنا تقع على الشعوب الأفريقية التى ينبغى أن تنهض وتدافع عن خياراتها السياسية.

ويذهب نفر ثان إلى القول بأنه فى ظل تفشى الفساد والإثراء غير المشروع فى الواقع الأفريقى المعاصر، واعتبار المنصب العام وسيلة لتحقيق الثروة فإن تبوؤ السياسيين الذين تربوا فى كنف السلطة ولم يعانوا قط مرارة الفاقة والحرمان، مقاليد المناصب السياسية فى مجتمعاتهم قد يجعلهم أكثر ميلاً لخدمة الصالح العام حيث أنهم يكونون أكثر تحصناً ضد الفساد من غيرهم.

خاتمة

وأياً كان الأمر فإن تكريس نمط من العائلية السياسية الذى يعنى فى جوهره احتكار السلطة على أيدى قلة من الناس قد يضر ضرراً بالغاً بمستقبل التحول الديمقراطى والتنمية المستدامة فى أفريقيا. فالقارة تشهد تحولات ديموغرافية هائلة حيث بلغ عدد سكانها نحو المليار نسمة، كما أنها تشهد كذلك أعلى نسبة من حيث عدد السكان صغار السن. واستناداً إلى ذلك كله فإن الأفارقة يرنون إلى التغيير وتحسين مستوى معيشتهم بما يحقق نهضتهم وتقدمهم فى القرن الحادى والعشرين.

ولا يخفى أن الحيل والأساليب الجديدة التى تتبعها النخب الأفريقية الحاكمة لإطالة مدة بقائهم فى السلطة وإن اتخذت رداء ديموقراطيا شكلياً مثل حالة العائلية الانتخابية electoral dynasties سوف تدفع إلى حالة من المواجهة والصراع فى المجتمعات الأفريقية. وهو أمر يصعب التكهن بنتائجه فى المستقبل المنظور.